هل تتمكن الاتفاقات من ردم أنفاق الإرهاب؟

عبد السلام حجاب

يبدو أنه في لحظة مفصلية تطغى فيه اللامبادئ في السياسة ويبقى التحسب ضرورة قائمة ولا سيما أن اتفاقات موسكو التي توصل إليها الوزير الأميركي كيري بعد محادثات ماراثونية يومي ١٤ و١٥ تموز الجاري مع الرئيس الروسي بوتين والوزير لافروف، بانتظار خطوات محددة يعكف على اعتمادها الاجتماع الثلاثي المقرر في جنيف لوفود رفيعة المستوى روسية أميركية أممية يمكن لها جعل الاجتماع محطة فارقة سواء على صعيد محاربة الإرهاب من دون انتقائية وبلا هوادة أم على صعيد استئناف العملية السياسية للحوار بين السوريين في جنيف بقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي أو شروط استفزازية مسبقة أو أجندات إرهابية، وقال ريابكوف نائب وزير الخارجية الروسية مستبقاً الاجتماع: «ننتظر من واشنطن المزيد من العمل لتنسيق حقيقي في مكافحة تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين»، وكان الوزير لافروف أعلن أمام نظيره البرتغالي «بأن الإرهاب ومن يغذيه خطر مشترك ويجب تكثيف الجهود لمحاربته»، ما يعني سياسياً ردم أنفاق الإرهاب ومشغليه لتجنيب الاتفاقات احتمال الاختراق أو الانهيار.

وعسكرياً استكمال العمليات التي يقوم بها الجيش العربي السوري بدعم شرعي روسي ومساندة الحلفاء والأصدقاء وهو ما يعني بالواقعية السياسية عقلنة البراغماتية الأميركية لخدمة الأمن والاستقرار الدولي كخطوة استباقية قبيل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني القادم.

ولعله، في ضوء ما قرأه المبعوث الدولي دي ميستورا لما يمكن أن يخرج به اجتماع جنيف الثلاثي من خطوات باتجاهات محددة، فإن حماسته لم تكن مفاجئة أو مستغربة إذ لوح بأن تكون أوائل شهر آب المقبل موعداً لاستئناف العملية السياسية للمحادثات بين السوريين في جنيف، وإن كانت حماسة غير منفصلة عن سببين لا يجري تداولهما أو الحديث عنهما إلا للتهويل أو المناورة وهما:

١- تعطيل التداول بشأن موعد نهاية خدمته الذي يقترب أو قطعه للضرورة بالتحديد له بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة.

٢- ما يمكن للاتفاقات الروسية الأميركية أن تحدثه واقعياً من غطاء سياسي يحرره نسبياً من إيحاءات جيفري فيلتمان، المباشرة وغير المباشرة بصفته نائباً سياسياً لأمين عام المنظمة الدولية فيما يتعلق بالملف السوري، ولعل من يذكر المبعوث الإبراهيمي ومهمته في سورية يدرك جيداً أهداف المصطلحات التي دأب على الترويج لها مثل الصومالة والعرقنة واللبننة وعناوين الحرب الأهلية التي كانت على مقاس الأجندات الإرهابية التآمرية على سورية، ومخططاتها الافتراضية.

والسؤال هو إذا ما كان دي ميستورا يبقى في منطقة رمادية لا يملك مفاتيحها التشغيلية فيخدم عن قصد أو من دون قصد أنفاقاً للإرهاب سياسية في جنيف المنتظر، أم إنه سيقرأ جيداً حجم المتغيرات وإيقاعاتها السياسية في مواقف دولية ذهبت بعيداً في رهاناتها على الإرهاب المسلح والمعتدل وراحت تحصد مؤخراً جراء ذلك أشكالاً مختلفة من الهزات والانعكاسات والفشل؟

وقد أعلن الناطق باسم الخارجية الأميركية جون كيربي: «أن المشاركين في الاجتماع الثلاثي الروسي الأميركي الأممي، سيبحثون في جنيف تعزيز وقف الأعمال القتالية في سورية وتنفيذ الخطوات التي توافق عليها الوزيران كيري ولافروف في موسكو لحل الأزمة في سورية، وأعلنت زاخاروفا الناطقة باسم الخارجية الروسية: «إننا سنعمل مع الأميركيين لزيادة فعالية التعاون على جميع الصعد الخاصة بتسوية الأزمة في سورية. وقالت الخارجية الروسية: «إن الالتزام بالاتفاقات الروسية الأميركية سيسمح بتحسين الوضع في سورية وإيجاد تسوية سياسية، ويمكن استنتاجاً قراءة المشهد السياسي الراهن وما يفترضه من تحولات وفق مؤشرات أبرزها:

١- إن العالم تغير ولن يعود إلى الوراء، رغم محاولات قوى الحرب والإرهاب في داخل أميركا وخارجها شيطنة روسيا والرئيس بوتين وفشل رهاناتها على التنظيمات الإرهابية لتحقيق مكاسب سياسية.

٢- إن حركة أميركا السياسية والدبلوماسية تغيرت لضرورات تكتيكية منذ إعلان الرئيس الأميركي أوباما أن المعارضة في سورية هي فانتازيا. وثبوت فشل التجارب التي أرادت تبديل الأسماء تحت صفة المعارضة المعتدلة وتكفي الأميركيين دليلاً حركة نور الدين زنكي التي ذبحت الطفل الفلسطيني في مخيم حندرات عبد الله عيسى أمام كاميرات التصوير، ولن يكون سلوك غيرها من التنظيمات الإرهابية مختلفاً في ارتكاب الجرائم المقززة مثل أحرار الشام وجيش الإسلام وتنظيمات أخرى تحت عباءة النصرة الإرهابية.

٣- بطلان المزاعم التي تستر وراءها وفد ما يسمى «معارضة الرياض» وما يقوم به رجب طيب أردوغان وحكام بني سعود ومشيخة قطر على قاعدة مصالح الكيان الإسرائيلي، وأصبحت مشكلتهم أن أميركا يصعب جرها إلى حرب وليست في وارد تحقيق أطماع آخرين على حساب مصالحها وإن كانوا في حلفها.

٤- لم يعد من الجائز لدي ميستورا التعامل مع شروط لأجندات إرهابية مسبقة للعملية السياسية ولا سيما أن الفرص التي تذهب لن تعود بعد أن فتحت انتصارات الجيش العربي السوري بدعم الحلفاء والأصدقاء ممرات إجبارية لا مكان فيها لأنفاق سياسية سقطت ميدانياً في تدمر وفي ريف اللاذقية الشمالي ولن يكون آخرها في حلب وريفها.

وعليه، ليس مستغرباً أن يدعو النائب في البرلمان الفرنسي (إيف بوزو ودي بورغو) إلى تنسيق وتوحيد الجهود الدولية مع سورية وروسيا لمحاربة الإرهاب. وأن يطالب النائب جاك خيار بلاده فرنسا بإعادة الحوار مع سورية. فالإرهاب عدو مشترك.

وكانت الخارجية السورية أكدت في رسالة إلى المنظمة الدولية ومجلس الأمن أدانت فيها مجزرة المقاتلات الحربية الفرنسية التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين السوريين في إحدى القرى القريبة من منبج السورية بالقرب من الحدود مع تركيا. مشددة على أن من يرد محاربة الإرهاب بشكل جدي فما عليه إلا أن ينسق مع الحكومة السورية وجيشها الذي يقاتل الإرهاب في جميع أنحاء سورية.

قد يكون ممكناً أخذ اعتقاد الوزير كيري بجدية حيث أعرب عن اعتقاده في موسكو أمام الوزير لافروف «بأن موسكو وواشنطن تستطيعان فعل الكثير لحل الأزمات ولا سيما في سورية وأوكرانيا» لكن القلب المخفية تجعل حالة عدم الاطمئنان واقعاً- إذ تدرك أميركا أن توقف تركيا والسعودية وقطر عن دعم الإرهابيين يعني أن الجيش العربي السوري سيكسب بعدة أشهر المعركة مع الإرهاب وهو كسب يصب في مصلحة الأمن والاستقرار في العالم.

وأعرب الوزير لافروف عن أمله في أن تتخذ تركيا الإجراءات اللازمة كي لا تستخدم أراضيها لدعم الإرهابيين والحرب في أراضي جارتها الجنوبية، مشدداً على أن إعادة الثقة يحددها بشكل كبير تطابق وجهات النظر حيال الأزمة في سورية.

إنه لا غرابة لو حدث تغيير في العالم يستدرك أن الإرهاب لعبة دموية خاسرة يضرب في كل اتجاه. ولقد أكد السوريون بقيادة الرئيس بشار الأسد أن تمسكهم بخياراتهم الوطنية على قاعدة محاربة الإرهاب أصبح واقعياً يشكل فرصة للعمل في جبهة موحدة على قاعدة دولية من دون انتقائية أو أنفاق ملغومة.

وعدا ذلك، رهان خاسرين لن يحصدوا فيه إلا سوء ما صنعت أيديهم.

أبدت استعدادها لتنسيق «العمليات الجوية المضادة للإرهاب».. وتريد تحصين «وقف العدائيات»

سورية تواكب اللقاءات الأميركية الروسية المكثفة وتقدم قراءتها للخطوات الواجب اتخاذها

الوطن - وكالات

مع تسارع التحضيرات الأميركية الروسية لبلورة اتفاقات موسكو، أعلنت دمشق ما يشبه المباركة لما جرى في العاصمة الروسية قبل نحو عشرة أيام.

وبينما يستعد وزيرا الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري للقاء في التوقيت ذاته الذي ينعقد فيه الاجتماع الثلاثي الأممي الروسي الأميركي في جنيف، قدمت الحكومة السورية قراءتها للخطوات التي ينبغي أن تسير عليها مراحل تنفيذ الاتفاق الروسي الأميركي، فدمشق أبدت استعدادها للانخراط في التعاون الأميركي الروسي العسكري من خلال المشاركة في «تنسيق العمليات الجوية المضادة للإرهاب»، وشددت على تحصين «اتفاق وقف العمليات العدائية» بـ«تجفيف منابع الإرهاب»، وذلك من خلال تنفيذ واشنطن لـ«وعودها» بـ«فك ارتباط» المجموعات المنضوية تحت الاتفاق عن «المجموعات الإرهابية»، وأن تعمل من جهة أخرى على وقف تدفق الإرهابيين والسلاح والأموال من دول الجوار. وأشارت دمشق إلى استمرارها في بذل كل جهد ممكن لـ«تحسين الوضع الإنساني في البلاد».

وفي النهاية أعربت عن استعدادها لمواصلة الحوار من دون شروط مسبقة، مشددةً على حرصها على تحقيق حل سياسي يحظى بدعم الشعب السوري. وهذه أول مرة يرد في تصريح رسمي سوري، أن الحل سيكون «مدعوماً من المجتمع الدولي والأمم المتحدة».

ومن المقرر أن ينضم نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف إلى مسؤولين أميركيين وأمميين بينهم مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا يومي الثلاثاء والأربعاء في مدينة جنيف السويسرية، من أجل «بحث التسوية السياسية للأزمة في سورية» وتعزيز اتفاق «وقف العمليات القتالية»، وذلك استكمالاً لنتائج زيارة كيري إلى موسكو قبل نحو عشرة أيام. وسيواكب كيري ولافروف الاجتماع الثلاثي بلقاءات مكثفة يعقدانها في لاوس. والثلاثاء الماضي، بحث غاتيلوف مع السفير السوري في روسيا رياض حداد، سبل تسوية الأزمة السورية على أساس حوار سياسي واسع بين الأطراف السورية. وبعدها بيومين أكد حداد استعداد الحكومة السورية لاستئناف محادثات جنيف، وقال: «الوفد السوري مستعد، عندما يتم الإعلان عن بدء المفاوضات سنتوجه فوراً إلى جنيف».

وأمس، أوضحت وزارة الخارجية والمغتربين موقف دمشق الشامل من الاتفاق الروسي الأميركي الجاري بلورته في سويسرا ولاوس.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن مصدر مسؤول في الوزارة أن الحكومة السورية تابعت بـ«اهتمام» التصريحات التي صدرت بعد زيارة كيري إلى موسكو والتي أكدت اتفاق الطرفين الروسي والأميركي على مكافحة الإرهاب «مجموعات داعش وجبهة النصرة».

وبعد مباحثات ماراثونية مع نظيره الروسي يوم الجمعة قبل الفائت، أعلن كيري من موسكو اتفاقه ولافروف على «إجراءات ملموسة» لإنقاذ «الهدنة» ومحاربة جبهة النصرة وتنظيم داعش من دون الكشف عن تفاصيل هذا الاتفاق.

من اجتماع سابق بين نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف والسفير السوري في روسيا رياض حداد

وشدد المصدر المسؤول في الخارجية على أن سورية، التي تقف في الخط الأمامي في التصدي لهذا الشر الشامل، «ترحب بهذه التصريحات»، مشيراً إلى أن سورية «تؤكد عزم الجيش والقوات المسلحة على مواصلة التصدي للإرهابيين بمختلف ألوانهم ومسمياتهم للقضاء عليهم بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الروسي، القائم على الثقة المتبادلة وكذلك بالتعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي الذين يشتركون معنا ويتعاونون مع روسيا الاتحادية في تحقيق هذا الهدف»، وتابع: «وعلى هذا الأساس، فإن سورية مستعدة لتنسيق العمليات الجوية المضادة للإرهاب بموجب الاتفاق بين روسيا والولايات المتحدة».

وأعاد المصدر إلى الأذهان أن دمشق سبق أن أعلنت موافقتها على وقف الأعمال القتالية كما هو متفق عليه بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي باراك أوباما بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٦. وأشار إلى أن سورية «أكدت الالتزام به (الاتفاق) مع احتفاظ قواتنا بحق الرد»، وأضاف «في هذا الصدد نولي أهمية لموضوع فك ارتباط المجموعات المنضمة إلى نظام وقف الأعمال القتالية عن المجموعات الإرهابية مع تأكيد ضرورة قيام الولايات المتحدة بتنفيذ الوعود المقدمة بهذا الخصوص، وأن تعمل على وقف تدفق الإرهابيين والسلاح والأموال من دول الجوار إلى سورية عبر الحدود لأنه من دون تجفيف منابع الإرهاب لن يكون وقف الأعمال القتالية مجدياً».

ولفت المصدر إلى أن الحكومة السورية «ستواصل أداء واجبها تجاه مواطنيها، وستستمر ببذل كل جهد ممكن لتحسين الوضع الإنساني في البلاد من خلال إيصال المساعدات إلى محتاجيها في مختلف المناطق السورية». وختم المصدر تصريحه بالقول: «تجدد سورية الإعلان عن حرصها على تحقيق حل سياسي للأزمة السورية يلبي تطلعات الشعب السوري ويحظى بدعمه»، مؤكداً أن سورية «مستعدة لمواصلة الحوار السوري السوري (من) دون شروط مسبقة على أمل أن يؤدي هذا الحوار إلى حل شامل يرسمه السوريون بأنفسهم من دون تدخل خارجي، وبدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي».

وتشير هذه القراءة إلى تمسك الحكومة السورية بنهجها للحل. ويقوم هذا النهج على تهيئة الأرضية للحل من خلال ضرب جميع «التنظيمات الإرهابية»، ووقف تدفق السلاح والمال إلى البلاد، وذلك بالترافق مع تحسين الوضع الإنساني في «كافة» أنحاء البلاد، وأخيراً، التوصل إلى حل سياسي من خلال «الحوار» (وليس التفاوض) بشريطة أن يكون الحل «مقبولاً» من الشعب السوري.

وعقدت منذ بداية ٢٠١٦ جولتان من المحادثات غير المباشرة عبر الأمم المتحدة بين الوفد الحكومي الرسمي ووفود من المعارضات من بينها وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» في جنيف، لكن تلك المحادثات لم تحقق أي نتائج ملموسة.

أغلبية الدول العربية ترفض تسليم «المعارضة» مقعد سورية في «قمة موريتانيا»

وكالات

في تطور لافت رفضت أغلب الدول العربية أن تشغل «المعارضة» السورية مقعد سورية في القمة العربية، التي تنطلق في نواكشوط اليوم، وأكد المندوبون العرب وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية، ودعوا لاستئناف محادثات جنيف. في سياق متصل، تعهد وزراء الخارجية العرب بـ«هزم الإرهاب»، وذلك خلال مشاركتهم في الاجتماعات التمهيدية للقمة وأكدوا دعمهم للمبادرات التي تساعد على إنهاء الأزمات في العالم العربي، خصوصاً الأزمات السورية والليبية واليمنية.

وأوضح مصدر دبلوماسي موريتاني، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أنه في اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين، «حدث تباين في الآراء إزاء مقعد سورية بالجامعة العربية». وأضاف المصدر: إن «بعض الأطراف (لم يحدّدها) طالبت أن تشغل المعارضة هذا المقعد، في حين رفضت الأغلبية ذلك مع إبقاء الوضع على ما هو عليه»، حتى التوصل لحل في سورية.

وبخصوص الشأن السوري، شدد المندوبون العرب، في مشروع القرار الخامس، حسب «الأناضول»، على «وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية، والدعوة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والنظام، وتشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقًا لما جاء في بيان «جنيف١»، في ٣٠ حزيران ٢٠١٢».

وبقي مقعد سورية في القمة العربية خاليًا منذ ٢٠١١ بعد تجميد عضوية دمشق في الجامعة العربية، باستثناء القمة التي انعقدت بالدوحة في آذار ٢٠١٣، إذ جلس رئيس «الائتلاف» المعارض آنذاك، معاذ الخطيب، على المقعد، وألقى كلمة أمام القادة ورؤساء وفود الدول العربية، ورُفع علم ما يسمى «الثورة» داخل القاعة الرئيسية للمؤتمر.

عودة عشرات العائلات إلى تل رفعت

بمشاركة مقاتلات روسية... الجيش يدك مواقع «النصرة» في حلب

حلب - الوطن

دك الجيش العربي السوري مراكز وأوكار جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية، داخل مدينة حلب وفي ريفيها الشمالي والجنوبي محققاً إصابات مؤكدة في صفوف مقاتليها الذين سقط العشرات منهم بين قتيل وجريح.

واستهدفت رمايات مدفعية مكثفة طوال ليل أول من أمس حتى صباح أمس تجمعات ومعاقل «النصرة» في الراشدين الرابعة والخامسة وبستان الباشا والجندول وبعيدين وضهرة عبد ربه وكفر حمرة ومحيط طريق الكاستيلو، المعبر الوحيد لمسلحي الأحياء الشرقية للمدينة، وخصوصاً مبنى الكاستيلو الواقع على تلة الكاستيلو والذي في حال السيطرة عليه فسيضع الجيش قدمه على أرض الطريق بدل السيطرة عليه نارياً، كما يقول مصدر ميداني لـ«الوطن».

وأوضح المصدر أن غارات مقاتلات سلاح الجو في الجيشين العربي السوري والروسي تركزت أمس على مناطق سيطرة «النصرة» داخل المدينة بموجب بنك أهداف موضوع بدقة ويجري تحديثه بشكل آني، الأمر الذي أوقع أكثر من ٤٠ قتيلاً و٧٠ جريحاً في صفوف «النصرة» وخلق حالاً من الهلع والخوف بين مقاتليها.

وقال: إن الأهداف التي دكها سلاح الجو تقع معظمها في الأحياء المحيطة بمركز المدينة والتي شنت منها «النصرة» هجمات نحو خطوط تماس المدينة القديمة وسوق الهال وفرع المرور مثل الكلاسة والفردوس وبستان القصر حيث يتمتع فرع القاعدة بنفوذ قوي ويحظى بدعم المقاتلين المحليين لكن مظاهر التململ داخل مجموعاتهم بدت تطغى على السطح مع استهداف «النصرة» أينما وجدت في حلب وريفها.

ورجح خبراء عسكريون لـ«الوطن» استمرار حملة الجيش وبدعم روسي بلا هوادة ضد «النصرة» وحلفائها من الفصائل المسلحة في الأيام القادمة بغية إضعاف مقدرتها على شن هجمات نحو خطوط التماس وتدمير ترسانة أسلحتها التي عززتها الدول الداعمة لها خلال الأشهر الأخيرة لاستخدامها رأس حربة ضد الجيش وحلفائه.

وفي سياق آخر، أعلن «مجلس إدارة مدينة تل رفعت» المقرب من «مجلس سورية الديمقراطية»، عودة عشرات العائلات النازحة إلى المدينة أول من أمس، بعد إعادة الخدمات الأساسية إليها، وفق مواقع الكترونية.

وقال المكتب الإعلامي لمجلس إدارة مناطق الشهباء: إنه «مع افتتاح مبنى لمجلس إدارة مدينة تل رفعت، والبدء بإعادة الخدمات الأساسية، وإعادة ضخ مياه الشرب للأهالي، باشرت عشرات العائلات النازحة العودة إلى المدينة». المكتب نقلاً عن مصدر في «مجلس إدارة مدينة تل رفعت»، أكد أن «ما يقرب من ٦٥ عائلة عادت إلى المدينة». متوقعاً عودة «الجميع»، خلال الأسابيع القلية المقبلة.

وأشار المصدر إلى أن «مجلس إدارة مدينة تل رفعت»، بالتعاون مع «مجلس إدارة مناطق الشهباء»، «يقومان بإجراءات التدقيق في وضع العائلات الراغبة في العودة، ويعملان على استكمال الجانب الخدمي وتكثيف الجهود لإعادة الكهرباء (الأمبيرات)، ومواصلة رفع الأنقاض التي خلفتها المعارك».

وكان «مجلس إدارة تل رفعت» قد أعلن، قبل أسبوعين، إطلاقه حملة لتنظيف المدينة، وإعادة تأهيل المرافق الخدمية فيها، «تمهيداً لدخول الأهالي وكل من يرغب بالعودة إلى تل رفعت».

قذائف الإرهاب تصيب المتحف الوطني بحلب بأضرار مادية

وكالات

وقعت أضرار مادية كبيرة بالمتحف الوطني في حلب جراء استهدافه بالقذائف الصاروخية من قبل التنظيمات الإرهابية والمسلحة.

وأفادت وكالة «سانا» للأنباء «بسقوط عدد من القذائف الصاروخية أطلقها إرهابيون على المتحف الوطني والمنطقة المحيطة به ما ألحق أضراراً مادية كبيرة فيه».

وذكرت المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية على موقعها الالكتروني أن «أنظمة حماية واجهة المتحف الوطني في حلب أصيبت بأضرار بالغة جراء الاعتداءات الإرهابية بالقذائف على عدد من أحياء مدينة حلب».

واستهدفت التنظيمات الإرهابية والمسلحة المتحف الوطني في حلب خلال الشهر الجاري بعشرات القذائف الصاروخية ما تسبب بتدمير جزئي في السقف البيتوني في أماكن متفرقة من المتحف وأجزاء من السور الخارجي وأضرار كبيرة في البنى التحتية والأبواب الخارجية.

وتعرضت المناطق الأثرية في حلب خلال الفترة الماضية ولاسيما المدينة القديمة المدرجة على لائحة اليونيسكو للتراث العالمي لاعتداءات إرهابية ممنهجة من قبل التنظيمات التكفيرية التي أحرقت الأسواق التاريخية إضافة إلى محاولة التسلل إلى القلعة الأثرية عبر حفر الأنفاق تحتها حيث يقوم الجيش العربي السوري بالدفاع عنها وحمايتها في إطار مهامه الوطنية.

«القيادة العامة» و«فتح» تشككان بوجود مفاوضات لإخراج «النصرة» من اليرموك

الوطن

شكك كل من السفير الفلسطيني في دمشق محمود الخالدي والناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة أنور رجا بوجود مفاوضات حالياً لإخراج تنظيم جبهة النصرة من مخيم اليرموك جنوب دمشق، ونفيا وجود خلاف بين القيادة العامة وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على شغل مكانها في حال كانت هناك مفاوضات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أمس قال الخالدي: «ليس لدي أي معلومة رسمية بهذا الموضوع (مفاوضات إخراج النصرة من المخيم).. وكنت قد سئلت وقلت ليس هناك أي شيء من هذا..».

من جانبه وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، قال رجا: إنه «ليس لدي أي معلومات» حول ما يتم تداوله عن مفاوضات لإخراج «النصرة» من المخيم.

وفي ساعة متأخرة من مساء السبت، أبلغت مصادر فلسطينية وثيقة الاطلاع «الوطن»، أن «المفاوضات (مع النصرة) ما زالت مستمرة والوضع إيجابي»، موضحة أن العمل جار حالياً لتأمين طريق لعناصر من «النصرة» محاصرين من قبل تنظيم داعش في مدرسة المالكية وشارع حيفا شرق شارع اليرموك الرئيسي من أجل وصولهم إلى منطقة المربع الأمني الذي تتحصن فيه «النصرة» ويحاصره مقاتلو داعش من الجهات الجنوبية والشرقية والغربية، على حين تتواجد فصائل تحالف القوى الفلسطينية في الجهة الشمالية. ويقع المربع الأمني لـ«النصرة» في القاطع الغربي للمخيم ويمتد من جامع الوسيم في وسط شارع اليرموك حتى ساحة الريجة شمالاً.

وعادت المصادر وذكرت أن «الخلافات مازالت قائمة بين الفصائل حول من سيشغل مكان «النصرة» في قاطع غرب اليرموك» بعد خروجها، وسمت من بين الفصائل التي يدور الخلاف بينها «القيادة العامة» و«فتح».

وكانت المصادر ذاتها أكدت لـ«الوطن» في الحادي عشر من الشهر الجاري، أن مفاوضات تجري حالياً عبر وسطاء بين الجهات المختصة السورية وداعش وجبهة النصرة لإخراج التنظيمين من اليرموك، وأن المفاوضات مع «النصرة» باتت «شبه منتهية»، وأن إدارة المخيم بعد خروج التنظيمين ستتولاها الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعادت المصادر في الثامن عشر من الشهر نفسه لتؤكد لـ«الوطن» أن مفاوضات إخراج «النصرة» من اليرموك متواصلة لكن هناك عقبات ما زالت تعترض إبرام الاتفاق، من بينها إخلال «النصرة» بما تم الاتفاق عليه سابقاً، حيث «سجلوا قوائم جديدة تتضمن أربعة آلاف اسم منهم من يلدا وغيرها، تريد الخروج، بعد أن قالوا لنا سابقا: إن عددهم لا يتجاوز الـ١٦٧ شخصاً مع عائلاتهم»، مشيرة إلى أن من بين العوائق أيضاً «خلافات بين الفصائل الفلسطينية حول من سيشغل مكان «النصرة» في قاطع غرب اليرموك»، مشددة على أن تلك «الفصائل يجب تفهم أن ما هو أهم من الفصائل هو مخيم اليرموك وشعبه».

في المقابل، وفي تصريحه لـ«الوطن»، وصف الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، الكلام عن خلاف بين الفصائل الفلسطينية حول من سيشغل مكان «النصرة» بأنه «فبركات من بعض الأطراف التي تريد أن تشوه كل من خاض معركة حق العودة والدفاع عن المخيمات»، مضيفاً: «أطراف مشبوهة وراء هذا الكلام»، وتابع: «نجزم أن من يروج لهذا هو مشبوه وليس حريصا على المخيمات بالمطلق».

واعتبر رجا أن «من يذهب إلى هرتزيليا ويدير ظهره للقضية الفلسطينية ومن يستقبل موفد آل سعود (اللواء) أنور عشقي ويمد له جسور التطبيع في الساحة الفلسطينية غير مؤهل للحديث عن وضع الفلسطينيين في سورية وغير سورية»، مشدداً على أنه «في أي حلول أمنية أو عسكرية الجميع تحت مظلة الدولة» السورية، وقال: «نحن حريصون على أن نعمل وننسق كل التفاصيل السياسية والعملياتية والميدانية مع الدولة في هذا الشأن».

من جانبه اعتبر سفير دولة فلسطين المعتمد لدى دمشق، أن الاتهامات الموجهة لـ«فتح» و«القيادة العامة» هي «أوهام»، وقال الخالدي: «فتح غير موجودة كقوة مسلحة في المخيم.. الموجود أربع فصائل (وهي) القيادة العامة وجبهة النضال والصاعقة وفتح الانتفاضة»، وهي فصائل تحالف القوى الفلسطينية التي تسيطر على المنطقة الممتدة من ساحة الريجة حتى مدخل المخيم الشمالي وتقاتل التنظيمات المسلحة الموجودة في المخيم.

وأكد الخالدي أنه «ليس هناك تنافس إطلاقاً بين أي طرفين، لا بين «فتح» و«القيادة العامة» ولا غيرها.. هذا ليس صحيحاً إطلاقاً».

عناصر من النصرة في مخيم اليرموك